خَضَعَ ، يَخْضَعُ - ٥ -

وقال صاحب سرِّ (م) باشا فيما حدَّثني به : جاء ذاتَ يوم قنصلُ (الدَّولة الفلانية) من هذه الدولِ الصَّغيرةِ ؛ التي لو علم الذُّبابُ في بلادها : أنَّ في مصرَ امتيازاتٍ أجنبيةً ، لطمِعَتْ كلُّ ذبابة أن يكونَ لها في بلادنا اسمُ الطَّيارة الحربيَّة .

ورأيتُه قد دخل عليَّ شامخاً ، باذخاً[1] ، متجبِّراً ، كأنَّه - قبل أن يجيءَ إلى هذا الدِّيوان لمقابلة الحاكم المصري - قد تكلَّم في (التِّلفون) مع إسرافيلَ يأمره أن يكونَ مستعدّاً للنَّفْخ في الصُّور .

جَنى صُعلوكٌ من رعايا دولته على مصريٍّ ، فأُخِذَ كما يُؤخَذُ أمثالُه ، وقضَى ساعةً ، أو ساعتين بين أيدي المحقِّقين يسألونه الأسئلةَ الهيِّنَةَ اللَّينة ؛ التي تُحيط بتعريفه من ظاهرِه ، ولا يُشْبِهُهَا في سَخافةِ المعنى إلا أن يسألوه عن ثيابه من أيِّ مصنعٍ هي في أوربة .... فزعم القنصل : أنَّه كان يجب أن يكونَ حاضراً يشهدُ التَّحقيقَ ؛ لأنَّ جنايةَ أجنبيٍّ على مصريٍّ تقع أجنبيَّة ... فلها شأنٌ ، ورعايةٌ ، وامتياز ، وادَّعى : أنَّ المحقِّقين ضايقوا المجرِمَ ، وعاسروه ، وتجهَّموه بالكلام ، ولهذا جاء يحتجُّ .

ورأيته جلس متوقِّراً كأنَّما يشعرُ في نفسه : أنَّه أثقلُ مِنْ مِدفعٍ ضخْمٍ ؛ لأنَّ في نفسه وَهْمَ القوة ؛ وخيَّل إليَّ : أنَّه يرى موضعَه بين السَّقفِ والأرض ؛ إذ يحملُ في رأسه فكرةَ : أنَّه الأعلى ، وكانت له هيئةٌ صريحة في : أنَّ الأجنبيَّ المقيمَ هنا ليس هو كلَّ الأجنبيِّ ، بل لا تزالُ منه بقيَّةٌ تتمِّمُها دولتُه ، وفي الجملة كان الرَّجلُ كلمةً واضحةً مفسَّرةً تنطق بأنَّ للقانون المصريِّ قانوناً يحكمه في بلاده !

وأنا قد درستُ القانون الدَّولي ، وعرفت ما هي الامتيازات ، وما أصلُها ، وهي لا تعدو كرَم الأرنبِ ؛ التي زعموا : أنَّها كانت تملك حماراً تركبُه ، وترتَفِقُ به ، فسألتها أرنبٌ أخرى أن تُرْدِفَها خلفها ، فلمَّا اندفع بهما الحمار ؛ استِوطَأتْه[2] ، فقالت لصاحبته : يا أختي ! ما أفْرَهَ حمارَك ! ثُمَّ سكتت مدَّةً ،

---

(١) « باذخاً » : بذخ الرجل : فَخَر فتعالى في فخره .

(٢) « استوطأته » : استوطأ الشيء : وجده وطيئاً . والوطيء : اللَّيِّن السَّهل .

وأعجبها الحمار فقالت : يا أختي ! ما أفرَه حمارَنا . . . !

وكنَّا نحن الشَّرقيِّين من الضَّعف ، والغفلةِ ؛ بحيث لم نبلغ مبلغَ الأرنب في حكمتها ، وتدبيرِها ، وحذرِها ، فإنَّها أسرعتْ ، ودفعتْ صاحبتَها ، وقالت لها : انزلي - ويلكِ ! - قبل أن تقولي : ما أفرهَ حماري !

قال : غير أنِّي في تلك السَّاعة نسيتُ القانونَ الدَّولي ، وكنتُ في إلهام مصريَّتي وحدها ، فظهر لي ظهوراً بيِّناً أن لا شيء اسمُه القانونُ الحقُّ في هذه الدُّنيا ؛ ولكنَّ هناك اتفاقاً بين كلِّ خضوعٍ ، وكلِّ تسلُّطٍ ، هو قانونُ هاتين الحالتين بخصوصهما .

وأسرعتُ إلى الباشا ، فأنبأته ، وأسرع الباشا ، فغيَّر وجهَه ، وتبسَّط ، وتهلَّل ، وتهيَّأ بهذا لاستقبال القادم العزيز ، كأنه أخصُّ محبِّيه يتطلَّع إلى مؤانَسَتِه ، وقد جاء يزورُه في داره . ثمَّ دخل القنصل ، ولم أسمع ممَّا دار بينهما إلا الكلمةَ الأولى ، وهي قول الباشا : لنبدأ يا سيِّدي من الآخر . . .

وكانت في الباشا موهبةٌ عجيبة في اختلاب[1] الأجانب خاصَّة ، يُديرهم بلَبَاقةٍ كالخاتَم في إصبعه ؛ حتَّى قال لي أحدهم : إنَّ لهذا الباشا حاسَّةً زائدةً ، لو سُمِّيت حاسَّةَ الإرضاء ؛ لكان هذا اسمَها الطَّبيعي ، وإنَّه يعمل بها ، كما يعمل المفكِّر بتفكيره ؛ فهو يبتكر الأساليبَ الغريبة ؛ التي يصعَدُ ويَهبط بها ميزانُ الحرارة النَّفسية ، وإنَّ جليسَه يكاد يشعر من مَهارته في التمثيل : أنَّ في جوِّ المكان سِتاراً يُرفع ، وستاراً يُسْدَل بين الفصول .

فما لبِثَ القنصل أن خرج بغير الوجه الذي دخل به ، ولكنَّه عَبَس في وجهي أنا ، وتكرَّه لي ، كأنَّه أصْغَرَ شأني ، فازدرتْني عينُه ، فوثبتْ إلى رأسه فكرةُ الامتيازات .

وهذه القوَّةُ الظَّالمة (الامتيازات) ؛ لو أنَّها كانت قوَّةً قاهرةً نافذةً ، وأُعينَ بها طُفَيْليٌّ ؛ ليقتحمَ دُورَ النَّاسِ آمناً مطمئناً ، لاستحى هذا الطُّفيليُّ أن يأكلَ بها ؛ إذ تجمع عليه التطفُّلَ ، والمَقْتَ معاً ، ولو قيل لحُسامٍ بتَّار : إنَّ لك امتيازاً على بعض السُّيوف ألَّا تقارِعَك ، وإنَّك محميٌّ أن تنالكَ سَطْوتُها ؛ إذا قارعتَها ، لأنِفَ أن يسمَّى سيفاً بهذا ، أو بمثلِ هذا ، فإنَّ القوَّةَ الظَّالمةَ ؛ الَّتي يُعيرُونه إيَّاها ليست إلا مَهَانةً لشرفِ القوَّةِ العادلةِ ؛ التي هي فيه .

* * *

---

(١) « اختلاب » : اختلبه : خدعه .

قال صاحب السِّرِّ : ووصفتُ للباشا هيئةَ القنصل الَّتي انصرف بها ، وتقطيبَه في وجهه ، وقلت له : إنَّ الذُّبابةَ وقعت في صَحْفتي أنا من هذه الوليمة . . . فضحك بملء فيه ، ثُمَّ قال :

ستبطل هذه الامتيازات ، وليس بيننا وبين نهايتها إلا أن ينتهيَ الشَّعب إلى حقيقتِه القوميَّة ، فما تركها في مكانتها إلا نزولُ الشَّعبِ عن مكانته ، وتالله ! لكأنَّ هؤلاء الأجانبَ يسألوننا بهذه الامتيازات : أين مكانُكم في بلادكم . . . ؟

أتدري ما قاله هذا القنصل حين تَجَاذَبْنا الحديثَ فيها ، بعد أن وضعتُ نفسي منه في موضع المحامي الذي يخذلُه الدَّليلُ ، فيحاولُ أن يستنزِلَ كرمَ القضاة بعَرْضِ بؤس المتَّهم على شفقتهم ، ليستعطِفَ القانونَ ؛ الذي في أيديهم بالقانونِ الذي في أنفسهم ؟

إنَّه قال : لا يلومَنَّ الشَّرقيون إلا أنفسَهم ، فهم علَّموا الأجانبَ أن نتفَ ريشِ الطَّيرِ أوَّلُ أكلِه . . . وهذه الامتيازاتُ إنْ هي إلا معاملةٌ بيننا وبين طبيعةِ الخضوع في الشَّعب . نعم إنَّها مَضَرَّةٌ ، وَمَعَرَّةٌ[1] ، وظلمٌ ، وقسوةٌ ؛ ولكنَّها على ذلك طبيعيَّةٌ في الطَّبيعة ؛ فما دام هذا الشَّعبُ ليِّنَ المأخذِ ، فإنَّ هذا يُوجدُ له من يأخذه ؛ وما دامت الكلمةُ الأولى في مُعْجَم لغته السِّياسيَّة هي مادة (خَضَعَ ، يَخْضَع) ، فهذه الكلمةُ تحمل في معناها الواحدِ ألفَ معنى ، منها : ظلَم يظلِم ، ورَكِب يركَب ، ومَلَك يملِك ، واستبدَّ يستبِدُّ ، ودجَّل يُدجِّل ، وخَدَع يخدَع ؛ فهل يكثُر أن يكونَ منها للأجانب : امتاز يمتاز ؟

* * *

قال صاحب السِّرِّ : ثُمَّ زمَّ الباشا فمَه ، وسكت : ففهمتُ الكلمات الَّتي انطبق فمُه عليها ، وإن لم يتكلَّم بها ، ثُمَّ غلبَه الضَّحِكُ ، فقال : والله يا بنيَّ ! لو أنَّ بُرغوثاً طَمَر[2] من ثوب صُعلوكٍ أجنبي ، فوقع في ثوب صعلوك وطنيٍّ ، فتقاتَلاَ ، فقُبض عليهما ، فأخِذا ؛ لما رضِيَ بُرغوثُ الأجنبيِّ أن يحاكم إلا في المحاكم المختلطة .

ثم سكت الباشا مرَّةً أخرى كأنَّه يقول كلاماً آخرَ ، لا يجوز نشرُه ، ثمَّ قال :

---

(١) « معرة » : مساءة ومكروه .

(٢) « طمر » : الطَّمْر : الوثوب إلى أسفل أو في السماء . والفعل كـ (ضرب) .

يا بنيَّ ! إنَّ الأجانبَ لا يضعون الحِمْل إلا على من يحمل ؛ فإذا نحن توخَّينا مرادَهم ؛ أرادوا لأنفسهم ، لا لنا ؛ وإذا وافقْنا لهم غرضاً ؛ جعلوه كالدِّينار فيه مئة قرش ، وأبوا إلا أن نُصارِفهم عليه بمئةٍ . هم ـ ويحكَ ! يمتازون في معاملتنا لا في سطورِ القوانين ، والمعاهدات ، فلنُبْطل هذه المعاملةَ يَبْطُلْ هذا الامتياز .

إنَّ الحقَّ يا بني ! استحقاق لا دَعوى ، وهذا التَّنازعُ على الحياة يجعلُ وسائله الطَّبيعيَّة الانتزاعَ ، والمطالبةَ ؛ والتجرُّدَ له والدَّأبَ فيه ، والإصرارَ عليه . وكلُّ الأقوياء يعلمون : أنَّ موضعَ الاعتدالِ بين غَصْب الحقِّ وبين استردادِه موضعٌ لا مكانَ له في الطبيعة : والأجنبي يعتمد علينا نحن في جعله أكبرَ منا ، وأوفرَ حُرمةً ، فإذا أسْقط الشَّعبُ هذه الامتيازات من فكره ، وروحِه ، وأعصابه ، وثارتْ فيه كبرياءُ الوطنيَّة ، فاستنكفَ من الاستخذاء ، ونفر من الاختضاع ، وأبى إلا أن يُعلن كرامتَه ، وصرفَ اهتمامَه إلى حقوق هذه الكرامة ، وأصرَّ ألا يعامِلَ أجنبيّاً يرى لنفسه امتيازاً على وطنيٍّ ، وقرَّر ذلك في نفسه ، ومكَّنه في رُوْعِه ، وأجمع عليه إجماعَه على الدِّين ـ إذا جاءت (إذا) هذه بشَرْطِها من الشَّعب ، جاء جوابُ الشرط من الأجانب بنزولهم عن الامتيازات ، وانحلت المشكلة . إنَّا يا بنيَّ ! لا نملك ضغطَ السِّياسة ، ولكنَّا نملك ما هو أقوى ؛ نملك ضغطَ الحياة .

لهم الامتيازُ بأنَّهم أجانبُ عنَّا ، فليكن لنا الامتيازُ الآخرَ بأنَّنا أجانبُ عنهم في المعاملة ، مِثْلاً بمثْلٍ ، وما يَفُلُّ الحديدَ إلا الحديد .

يقولون : النِّظام الاقتصاديُّ ، والمال الأجنبيُّ . ولكن أرأيتَ المالَ في يد الأجنبيِّ إلا مالاً ، وتدبيراً ، وسلطةً ، وسيادةً ، من أنَّه في يد الوطني دَينٌ ، وإسرافٌ ، ورِقٌّ ، وذلٌّ ؟

لم يظهر لي إلا الساعةَ : أنَّ من حكمةِ تحريم الرِّبا في شريعنا الإسلاميَّة ، وِقايةَ الأمَّة كلِّها في ثروتها ، وضياعِها ، ومُستغَلاَّتها ، وحمايةَ الشَّعبِ ، ومُلوكهِ من الإسرافِ ، والتَّخرُّقِ ، والكرمِ الكاذبِ ، وردَّ الاستعمارِ الاقتصاديِّ ، وشلَّ النفوذِ الأجنبيِّ .

أمَا لو أنَّنا كتبنا من الأوَّل على أبواب « البنك العقاري » وأبواب ذرِّيته : ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا ﴾ [البقرة : ٢٧٦] فهلْ كانت تُقرأ هذه الكلماتُ الثَّلاث على أبواب تلك البنوك الأجنبية إلا هكذا : « محالٌّ خاليةٌ للإيجار » . . . . ؟

* * *